

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**

بداية المصطلح

منه ان العباد انما خلقوا ليعبدوا  
الرب لا ليعلموا ان الله لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني

منه ان العباد انما خلقوا ليعبدوا  
الرب لا ليعلموا ان الله لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحري ان يفتقر جنابه عن ان يكون له كونه  
يطلع عليه الا واحد بعد واحد تحت العقول والاصنام في كبرياءه  
وتولدت الازهان والاصنام في سبوء عظيمة صفاته وثبت وجوده  
بذاته فظهر ذاته بصفاته ما من في ذاته وشهد بحدوثها بنية نظام  
مصنوعة صلى على صبيك الذي وثقنا على ما هو لا اله الا الله  
الابدية وسيدنا الذي هو صفه الكرامات السليمة وعلى له البرة الا  
التي هي في حقيقته الاصفيا وبه فانه قوي لا يرفى كما في نكاته الاعراب  
لطيفة واخيرة من راتة اثباتها لواجبها المتحرر على الدخاية في حقيقة اعلم  
المطلب المود الحق والفضل المدح انما هو المقصود في حقيقته اعلم  
جلال الملأ والدين محمد الرقاد بلغ الله في الجنة المخصوص الامان  
والامان كتبنا نكرة لاول الالهاب متوكلا الى الملك الوهاب  
وبها اننا نلذ في المقصود نبعون الله الملك المعبود اعلم  
ان العباد يميز اي الاله لا يركن عبر عنه بالبولابين ترغيبا وترهيبا  
وفاصلنا على ذلك لان بسطه من ان كتبنا منها ليس سديسان  
حقيقة وسنذكر المصطفى في بعض صفاته الا اننا نلذ في ذلك  
منه من زعم ان الله هو الله المطلب يتوقف على ابطال الاله  
والتسلو على اننا نلذ في عدم الفخر يميز اللزوم من الدليوبين  
فولم يدرج في حقيقته  
بغير سيرة التي في  
الافكار التي هي التي في  
العبادة التي هي التي في  
الملك والحق والعدل  
من الاراد والحق والعدل  
والاراد والحق والعدل  
والاراد والحق والعدل  
والاراد والحق والعدل

منه ان العباد انما خلقوا ليعبدوا  
الرب لا ليعلموا ان الله لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني

منه ان العباد انما خلقوا ليعبدوا  
الرب لا ليعلموا ان الله لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني

منه ان العباد انما خلقوا ليعبدوا  
الرب لا ليعلموا ان الله لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني

منه ان العباد انما خلقوا ليعبدوا  
الرب لا ليعلموا ان الله لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني

منه ان العباد انما خلقوا ليعبدوا  
الرب لا ليعلموا ان الله لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني  
الذي لا اله الا هو العليم الغني

كلية ان التعطية بدلهما بعد تخريف وقع منه الابطال ان ذكر  
ممكن وجوده فله عليه موجودة مطابقة له انما قضيته الممكن بالموجود لان الكلام  
لا يتم في مطلق الممكن لانه لا يستدعي عملة موجودة كما في الممكنات المعهودة  
واعنا قضيته العلية بالموجودة يلزم التسلسل المحال الذي يورث الامور الموروثة  
وايضاً لو لم يقيد بالموجودة ما يواها المطلق في هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته  
واقبيد بالمقايمة له انما لو لم يكن كذا لم يلزم من الامرين المذكورين  
وهكذا الترخي ما توهم من الالزام على تقدير عدم استناد الممكن الى الواجب  
احد الامور الثلاثة توقع الشئ على نفسه والوجود والتسلسل فالواي  
علم الاقتصاد على الامرين على انه يمكن ان يعقلا يتم نظره وورفا وادانك  
في قوة الوجود فليس المراد في بعض قضايا نفسه بانها مستقلة للوجود  
بما هو ليس كذلك بل بانها مستقلة في وجودها على ما علمنا في كل وجه  
تأمر وجوه ان الممكن هو الذي انصرف اليه في قطع التسلسل كما علمنا في كل وجه  
لذاته وجوده ولا هم على لا يجوز ان يجب له ان يصبها هو الوجود مثلاً لذاته ان تقبل  
برسها على غير مستند الى مرتبة بحيث هي فلا يتركه الممكن علة موجودة  
مغايرة له وايضاً يجوز ان يكون الصبرها وهو الوجود مثلاً لا يجب  
لذاته وجودها غير واصولها في الوجود وان يقع الطرف الرابع لذاته  
بذلك الرجاء ان الفيا الوامر الى هذا الوجوه ولا يلزم التدرج بلا مرجع فضلاً  
عن تدرج المجموع بل ترجح الرابع والافاضة لا يلزم الممكن الموجود  
علة مغايرة لتقض على الموجود ولا بد لتخفي من هذا الاصحاح من تدبير  
وقد تصدى للمصنف ان يعمد في تبيين الاشكالين واستلحق على حقيقة  
المخالفة في خصوص هذا المقام انك انتقكت اهمال المقدم المذكورة انما  
تتم نويت ان لا يجوز ان يكون وجود الممكن مما يقتضيه مائية امراض  
و

تفسير الابطال بما مرهنا اذ امر ممكن بانها  
وما اذا بقية بقولها طرانا فبما بقية بقولها  
المسألة فلو وجدنا الابطال على انه ممكن  
وجوده كما في الابطال الذي يورث الامور  
الموروثة مع قطع النظر عما علمنا في كل  
وجه فان كان في ذلك الممكن وجوده  
كما ان يكون له علة موجودة ما يواها  
المطلق في هذا المقام وهو وجود الواجب  
لذاته واقبيد بالمقايمة له انما لو لم  
يكن كذا لم يلزم من الامرين المذكورين  
وهكذا الترخي ما توهم من الالزام على  
تقدير عدم استناد الممكن الى الواجب  
احد الامور الثلاثة توقع الشئ على  
نفسه والوجود والتسلسل فالواي علم  
الاقتصاد على الامرين على انه يمكن  
ان يعقلا يتم نظره وورفا وادانك في  
قوة الوجود فليس المراد في بعض  
قضايا نفسه بانها مستقلة للوجود  
بما هو ليس كذلك بل بانها مستقلة  
في وجودها على ما علمنا في كل وجه  
تأمر وجوه ان الممكن هو الذي انصرف  
اليه في قطع التسلسل كما علمنا في كل  
وجه لذاته وجوده ولا هم على لا يجوز  
ان يجب له ان يصبها هو الوجود مثلاً  
لذاته ان تقبل برسها على غير مستند  
الى مرتبة بحيث هي فلا يتركه الممكن  
علة موجودة مغايرة له وايضاً يجوز  
ان يكون الصبرها وهو الوجود مثلاً لا  
يجب لذاته وجودها غير واصولها في  
الوجود وان يقع الطرف الرابع لذاته  
بذلك الرجاء ان الفيا الوامر الى هذا  
الوجوه ولا يلزم التدرج بلا مرجع  
فضلاً عن تدرج المجموع بل ترجح  
الرابع والافاضة لا يلزم الممكن  
الموجود علة مغايرة لتقض على  
الموجود ولا بد لتخفي من هذا  
الاصحاح من تدبير وقد تصدى  
للمصنف ان يعمد في تبيين  
الاشكالين واستلحق على حقيقة  
المخالفة في خصوص هذا  
المقام انك انتقكت اهمال  
المقدم المذكورة انما تتم  
نويت ان لا يجوز ان يكون  
وجود الممكن مما يقتضيه  
مائية امراض و

مورد ان  
الانقسام  
لا يجوز  
علم  
في ذلك  
مورد ان  
الانقسام  
لا يجوز  
علم  
في ذلك

صحيحة  
انما هو  
الاشكال  
الذي  
لا يمكن  
ان يكون  
موجوداً  
بل  
مستقلاً  
فله  
عليه  
موجوده  
مطابقة  
له

قول

افرضت ان هي بلا اشتراط وجوده بان يكون وجوده الممكن في لوازم  
ما يتبع ذلك لا لا الافر ولا بد لتخفي من هذا الاحتمال ايضا في تدوير دعوى البداية  
غير مسموعة وسيجي ما يجرى في نفسها في هذا المقام وفي حاله في الثانية اي  
في الوجود والسلفان التمدد جار على التقديرين كما لا يخفى ولا الابطال  
سقوط التمدد والاباد عليه بان يتجوز اليونان ما فوق المعلول الا في علة  
مستقلة يجرى خلفها ايضا بان يكون علة المجموع المشتمل على الوجود فلا  
المجموع المستثنى عنه واحد ويكون له علة مستقلة متناقضة كما في تقرير التسلسل  
فأما في ذلك لا يتكفل بتخصيص الذكر ونقص الابداعات بالتسلسل بعد  
ان علمت جريانها في الوجود ايضا المتكلمة لغرض ان يكون منه ذواتهم  
منه في هذا الصفة ان يبقى على بطلان الوجود فلا يتم القبول بعد توقعه على  
الابطال والاشكالين انما ذكره على تقدير التسلسل لا الوجود وتوقعه ورفع  
ان ما ذكره ليس بخصوصية منها ولا تقتصر بشئ من الصواب في بعض الالات  
ببلادات ولا يقع في ذلك اختصاص بعضها مثل الابداع الا في التسلسل  
واقنا خص بالذات الابداع عليه لجواز ان يكون ما فوق المعلول الا في علة  
مستقلة وان كان بعض الامور من الابداعات ايضا كذلك فبقوة ومثانته لهذا  
ويبدو على ما ذكره في بيان جريانها على تقدير الوجود ايضا متكون عملة المجموع  
المشتمل على الوجود ذلك المجموع المستثنى عنه واحداً لا يلزم التصريح بلا  
مرجع لكون كل من احواله علة لاعدادها وايضاً لا يكون في علة مستقلة  
متناقضة بخلافه على تقدير التسلسل على ان العلة بجرانته على تقدير الوجود  
مما لا حاجة اليها بما يوجد وهو ما ذكرنا ناقصاً ضرورة ان ما يوجد  
جميع اجزائه وان كان مما يتبادر الالات والامام ان في قبوله لكن في  
علة مجموعها يكون واحداً  
فيكون  
الامر  
الذي  
لا يمكن  
ان يكون  
موجوداً  
بل  
مستقلاً  
فله  
عليه  
موجوده  
مطابقة  
له  
وقد  
تصدى  
للمصنف  
ان  
يعمد  
في  
تبيين  
الاشكالين  
واستلحق  
على  
حقيقة  
المخالفة  
في  
خصوص  
هذا  
المقام  
انك  
انتقكت  
اهمال  
المقدم  
المذكورة  
انما  
تتم  
نويت  
ان  
لا  
يجوز  
ان  
يكون  
وجود  
الممكن  
مما  
يقتضيه  
مائية  
امراض  
و

انما هو  
الاشكال  
الذي  
لا يمكن  
ان يكون  
موجوداً  
بل  
مستقلاً  
فله  
عليه  
موجوده  
مطابقة  
له  
وقد  
تصدى  
للمصنف  
ان  
يعمد  
في  
تبيين  
الاشكالين  
واستلحق  
على  
حقيقة  
المخالفة  
في  
خصوص  
هذا  
المقام  
انك  
انتقكت  
اهمال  
المقدم  
المذكورة  
انما  
تتم  
نويت  
ان  
لا  
يجوز  
ان  
يكون  
وجود  
الممكن  
مما  
يقتضيه  
مائية  
امراض  
و  
فان  
كان  
مما  
يتبادر  
الالات  
والامام  
ان  
في  
قبوله  
لكن  
في  
علة  
مجموعها  
يكون  
واحداً  
فيكون  
الامر  
الذي  
لا  
يمكن  
ان  
يكون  
موجوداً  
بل  
مستقلاً  
فله  
عليه  
موجوده  
مطابقة  
له  
وقد  
تصدى  
للمصنف  
ان  
يعمد  
في  
تبيين  
الاشكالين  
واستلحق  
على  
حقيقة  
المخالفة  
في  
خصوص  
هذا  
المقام  
انك  
انتقكت  
اهمال  
المقدم  
المذكورة  
انما  
تتم  
نويت  
ان  
لا  
يجوز  
ان  
يكون  
وجود  
الممكن  
مما  
يقتضيه  
مائية  
امراض  
و

ص

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

فما يقع مستندا بالوجود ان يكون مفردا في لفظه لفظية جمع الازماء للشيء  
كما ان المعلومات الاربعة متشابهة في كونها قضية مستقلة وتعلقها هو الاستيعاب  
او الاستيعاب بالجزء الاخر منها وهو الوقوع والالات وقوعه فيكون مجموع تلك المعلومات  
عينا لفظية مستقلة عن تلك الالفاظ والاستيعاب فاذا تحققت تلك الامور  
الاربعة كلها لم يقع الحكم لم يتحقق القضية مع كون جميع اجزائه موجودة معا  
ما تعين بهذا الكلام ولا شك ان الممكن ان قال في لفظية فيكون ظاهره  
ممكنا استلزام كون المركبات المتشعبة كما تكون من الضدين مطلقا وواجب عنه  
تأدية تخصصه للمركب بالوجود او في ما يقع في الجزء في معنى ان لا يتحقق  
المرتبطة المتشعبة مستقلة الى الاجزاء بوجه ان كل حقيقة ذلك المركب الاستيعاب  
تحقق اجزاء الالفاظ اذ ان استلزام الحال انتهى كلامه وفيه ان الحكم  
بما كان جميع الممكنة الموجودة لا يتوقف على الحكم بما كان ظاهره ولا  
يستلزمه فكيف يتجه منها بهذا السؤالا فان قيل قد يقال بان كل متعلق  
ممكن ويتجه عليه ان ظاهره محتج وطرحه ممكن فظاهره ممكن فيلزم  
ان يكون المركبات المتشعبة ايضا لذلك فالحجاب في ريب على ما ينبغي ان لا  
وجه في مقابلة تخصصه للمركب في احد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيصه لا  
المتعلق ايضا ليس من الخصصيات بحيث كما الاول فلا في لفظ  
بين المركب الموجود والعدم في ذلك لان الالفاظ في الحقيقة متشعبة في  
وصف كان يقضي ان لا يكون الذات كما في وصفه ولا يقضي حيزه في حيز  
اقتضاها ما ضروريا وهو الامكان الذات عليها يستلزم من التسليم العتبة  
عندها واما الثاني فلان الكلام مطلقا حقيقة الازماء وجودا وحلا  
كما يشهد به العبارة ومنه مكابرة والقول بجواز استلزام الحال

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه

هذا ان المتعلق كونه ماد صلة  
لا يوجب تخصيصه احد ارجح المبدأ  
المتعلق انما المتعلق كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه  
المتعلق في ذاته انما كونه









نَهْأَلَه ٱلْمَفْطُوحَة